الأمم المتحدة

A/HRC/30/50

الجمعية العامة

Distr.: General
17 August 2015
Arabic
Original: English

**مجلس حقوق الإنسان**

**الدورة الثلاثون**

البندان ٣ و٥ من جدول الأعمال

**تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية**

**هيئات حقوق الإنسان وآلياتها**

# التقرير النهائي للجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان بشأن إمكانيات استخدام الرياضة والمثل الأعلى الأوليمبي للنهوض بحقوق الإنسان للجميع وتعزيز احترامها على الصعيد العالمي

150915 150915 GE.15-13898 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

# المحتويات

*الصفحة*


أولاً- الولاية الخاصة بتعزيز حقوق الإنسان من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأوليمبي ..... ٣

ثانياً- مخطط الدراسة العام ..... ٤

ألف - المقدمة والأهداف ..... ٤

باء - الإطار القانوني والاجتماعي ..... ٥

جيم - أهمية الدور الفعال للتربية والتدريب وبناء القدرات في الرياضة ..... ٨

دال - الرياضة ومكافحة جميع أشكال التمييز والعنصرية ..... ٨

هاء - دور مختلف أنواع التظاهرات الرياضية ..... ٩

واو - الأعمال التجارية والشراكات بين القطاعين العام والخاص بشأن حقوق الإنسان والرياضة ..... ١١

زاي - إدراج الرياضة في أنشطة منع اندلاع النزاعات وفي بناء السلام ..... ١٢

حاء - وسائط الإعلام والرياضة وحقوق الإنسان ..... ١٣

طاء - الرياضة والتنمية ..... ١٥

ياء - أفضل الممارسات والخبرات الوطنية والنماذج الواجب اتباعها ..... ١٦

كاف - التحديات: بحث الجوانب المعقدة لاستخدام الرياضة لتعزيز حقوق الإنسان ومنع انتهاكات حقوق الإنسان والممارسات المضرة المتصلة بالرياضة ..... ١٩

ثالثاً- التوصيات ..... ٢٢

ألف - التشريعات الوطنية والممارسة التنفيذية ..... ٢٢

باء - الدعم البرنامجي ..... ٢٣

جيم - مكافحة الممارسات التمييزية وغيرها من الممارسات الضارة أو المجحفة في الرياضة ... ٢٦

دال - وسائط الإعلام ..... ٢٦

هاء - التعليم ..... ٢٧

# أولاً- الولاية الخاصة بتعزيز حقوق الإنسان من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأوليمبي

١- عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١/٢٤، أعدت اللجنة الاستشارية تقريراً مرحلياً[(١)] بشأن إمكانيات استخدام الرياضة والمثل الأعلى الأوليمبي للنهوض بحقوق الإنسان للجميع وتعزيز احترامها على الصعيد العالمي، مع مراعاة كل من قيمة المبادئ ذات الصلة الراسخة في الميثاق الأوليمبي وقيمة المثال الرياضي الحسن، وقدمته إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته السابعة والعشرين. وفي الدورة ذاتها، طلب مجلس حقوق الإنسان إلى اللجنة في قراره ٨/٢٧ أن تنجز دراستها وتقدمها إلى المجلس قبل دورته الثلاثين.

٢- وفريق الصياغة، الذي أنشأته اللجنة الاستشارية لإعداد الدراسة، يتألف حالياً من سعيد محمد الفيحاني (الرئيس)، ومحمد بناني، وكارلا هانانيا دي فاريلا، وميخائيل لبيديف (المقرر)، وكاتارينا بابيل وييشان زانغ.

٣- واستند العمل المتعلق بهذه الدراسة كثيراً إلى ملاحظات الدول والخبراء المستقلين. ووفقاً لقرار المجلس ١/٢٤، أعد فريق الصياغة استبياناً أُرسل في آذار/مارس ٢٠١٤ إلى جميع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من الجهات المعنية. وحتى آب/أغسطس ٢٠١٥، وردت ردود من ٢٥ دولة[(٢)] و٦ مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان و٨ منظمات غير حكومية وممثلين للمجتمع المدني، و٣ منظمات دولية، وواحد من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة.

٤- وإضافة إلى ذلك، لا بد من التأكيد على المساهمة الضخمة، بما في ذلك فيما يتعلق بالتوعية، من جانب المجتمع العلمي الذي يواصل تقديم تقييمات نقدية حيوية تكون أحياناً مثيرة للجدل وقابلة للنقاش بشأن جميع جوانب انتشار الرياضة في المجتمع، بما في ذلك بشأن الرياضة والسياسة، لتحديد مزايا وعيوب إدارة الرياضة واقتراح سبل ووسائل تحسينها من أجل تعزيز حقوق الإنسان، وفي آخر المطاف، رفاه الجميع. وخلال سنوات عديدة، غالباً ما كانت الحكومات تقف على مسافة بعيدة من الأكاديميين، وكانت المعارف الأكاديمية المتعلقة بالرياضة موجّهة نحو المجتمع الرياضي ونحو التنقيب عن المواهب وحصد الميداليات أو نحو المجتمعات الصناعية[(٣)]. غير أنه يبدو أن هذا الوضع آخذ في التغير نتيجة تزايد عدد البحوث الأكاديمية المتعددة التخصصات المذهلة المتعلقة بالرياضة. ويستحق هذا الوضع اهتماماً خاصاً لكنه لا يندرج ضمن نطاق هذه الدراسة.

(١) الوثيقة A/HRC/27/58.

(٢) الاتحاد الروسي، وأذربيجان، والأرجنتين، وإسبانيا، وأستراليا، وإكوادور، والبحرين، والبرازيل، وبيرو، وتونس، والدانمرك، وشيلي، وصربيا، والصين، وغواتيمالا، وفرنسا، وقبرص، وقطر، وكوبا، وكوت ديفوار، وكولومبيا، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، وميانمار، واليونان.

(٣) انظر: J. Maguire, *Reflections on Process Sociology and Sport: Walking the Line* (Abingdon, Routledge, 2013), p. 2.

## ثانياً- مخطط الدراسة العام

### ألف- المقدمة والأهداف

٥- تهدف هذه الدراسة إلى مساعدة الجهات المعنية على تقييم السياسة الحديثة لحقوق الإنسان المتصلة بالرياضة وتيسير زيادة تطويرها وتحسينها على نحو متسق وشامل ومنهجي. ويقتضي توسيع إمكانيات استخدام الرياضة والمثل الأعلى الأوليمبي للنهوض بحقوق الإنسان للجميع واحترامها على الصعيد العالمي بذل جهود حثيثة على أساس الاعتبارات الواردة أدناه.

٦- وتؤدي الرياضة دوراً مهماً في تعزيز حقوق الإنسان وتمثل جزءاً متزايداً من النشاط البشري. وهي تعبر عن إرادة قوية لتجاوز حدود القدرات الإنسانية ورغبة في تحقيق الذات بهدف بلوغ أقصى إمكاناتنا وكذا طريقة لتعلم التواصل وتحقيق الانسجام بواسطة أمور منها اللعب النظيف. والرياضة نشاط ثقافي متعدد الأبعاد بالنسبة إلى الجميع ونشاط بدني جماعي وترفيهي يثري حياتنا. وتحكم حقوق الإنسان الرياضة كأي نشاط بشري آخر. وهكذا تنطبق الصكوك الرئيسية لحقوق الإنسان على الرياضة كما تنطبق على سائر ميادين النشاط البشري.

٧- وللرياضة نطاق واسع، إذ إنها تشمل التمارين البدنية وتمثل طريقة لتحسين أسلوب عيش المرء ورفاهه وصحته. وتساهم الرياضة في توفير فرص العمل وتعزيز السلام والتنمية والاحترام وعدم التمييز. ولهذا، لا تساهم الرياضة في تحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي فحسب وإنما أيضاً في تجاوز الاختلافات المتصورة وإتاحة فرص تحقيق التنمية الشخصية من خلال قيمتي الاحترام والتسامح المتأصلتين فيها. وعلى ضوء هذه العناصر المختلفة، يمكن للرياضة، إذا استخدمت بالطريقة الصحيحة، أن تساعد في إنشاء جيل وبيئة قوامهما الاحترام والتعاون، وتساهم من ثم في تعزيز حقوق الإنسان واحترامها.

٨- وتتيح الرياضة للأفراد والجماعات والدول فرصاً جديدة. وهي توسع الالتزامات العالمية بتعزيز الصحة البدنية والعقلية والعاطفية والرفاه والتماسك الاجتماعيين وتعزيز الصداقة الحميمة والقدرات البدنية والتعاون في إطار الفريق والتضامن، والتقيد بمعايير اللعبة وقواعدها، مع التشديد على المشاركة والمساواة والظروف الإنسانية المشتركة والانسجام والسخاء، وكذا بالتوعية بحقوق الإنسان وفهمها. والرياضة مهمة في تعزيز حقوق الإنسان على الصعيد العالمي من خلال ما تولده من تفاعلات بين أناس ينتمون إلى خلفيات وثقافات مختلفة. ويمكن استخدام الرياضة والمثل الأعلى الأوليمبي أيضاً للنهوض بقضية السلام وتعزيز التنمية ومكافحة جميع أشكال التمييز. وتوحّد الرياضة بين عدد كبير من الناس حول موضوع واحد بصرف النظر عن العرق أو الجنس أو الدين أو الخلفية. ويمكن القضاء على التمييز من خلال الرياضة لأنها إذا استخدمت كما يجب تعلم الناس التعاون والتنسيق واحترام الآخر وتمنح أناساً من ثقافات مختلفة فرصة العمل معاً بروح الفريق. ويمكن للرياضة، بفضل طابعها الشامل، أن تزرع في الناس قيم الاحترام والتنوع والتسامح والإنصاف وأن تستخدم كوسيلة لمكافحة جميع أشكال التمييز.

٩- وتوفر القيم التي تنطوي عليها الرياضة، مثل النزاهة والعمل الجماعي والامتياز والاحترام والتسامح واللعب النظيف والصداقة، بيئة تسمح للشباب بالتعلم والنمو. وهكذا يمكن السعي بصورة جماعية إلى احترام حقوق الإنسان وقيم الميثاق الأوليمبي. ولذا تمثل الرياضة وكل الجهات المشاركة في التظاهرات الرياضية عناصر أساسية لتعزيز أهمية حقوق الإنسان وتثقيف الناس وتوعيتهم بها. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تستخدم الرياضة كأداة لتعزيز تساوي الفرص فيما يتعلق بالتعليم والصحة والمساواة على أساس الجنس والعرق، ولحماية البيئة وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، في جملة أمور أخرى.

١٠- وتطور الحق في ممارسة الرياضة تطوراً مفاهيمياً هائلاً خلال السنوات الأخيرة وبات يعكس رغبة في عيش حياة صحية مقترنة بالكرامة البشرية. ويتجذّر هذا الحق في حقوق ومفاهيم أخرى، بما في ذلك الحق في الصحة والمشاركة في الحياة الثقافية والتنمية. ويجب أن يُضمن هذا الحق للجميع، بمن فيهم الأطفال والشباب والمسنون والنساء والأغنياء والفقراء والمعوقون، وأن يحمى من أي انتهاكات يرتكبها منظمو التظاهرات الرياضية أو من تدخل الدولة في إدارة الرياضة.

١١- ومن المهم إعمال الحق في ممارسة الرياضة بعيداً عن السياسة وفي كنف الاحترام التام لحقوق الإنسان الخاصة لا بالرياضيين فقط وإنما أيضاً بكل الذين تؤثر فيهم الأنشطة أو التظاهرات الرياضية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، والسعي من ثم إلى إيجاد عالم أفضل للجميع من خلال الرياضة والنشاط البدني واللعب.

١٢- ويمثل تماسك الحركة الرياضية وحيادها عنصرين مهمين لبلوغ القيم الأوليمبية والمثل الأعلى الأوليمبي. وينبغي ألا تستخدم التظاهرات الرياضية لتنظيم احتجاجات أو مقاطعات سياسية كإجراءات للضغط السياسي. وفي هذا الصدد، بات مرجواً تعزيز المثل العليا للهدنة الأوليمبية قبل إقامة الألعاب الأوليمبية والألعاب الأوليمبية للمعوقين، والإقرار بأهمية الشراكات البناءة مع اللجنة الأوليمبية الدولية واللجنة الأوليمبية الدولية للمعوقين والمركز الدولي للهدنة الأوليمبية والبلدان المضيفة للألعاب والاتحادات الرياضية الدولية والأمم المتحدة والجهات المعنية الحكومية أو غير الحكومية في دعم تنفيذ القرارات المتعلقة بالهدنة الأوليمبية.

١٣- وتتيح الملاحظات الواردة أدناه نظرة عامة وتحليلاً وتقييماً بشأن المجالات الرئيسية التي قد يكون فيها الإدماج المستمر لنهج قائم على حقوق الإنسان في ممارسة الرياضة وتنفيذ المثل الأعلى الأوليمبي بالغ الجدوى أو المنفعة فيما يتعلق بتشجيع وتعزيز الاحترام الشامل لحقوق الإنسان للجميع.

## باء- الإطار القانوني والاجتماعي

١٤- تمثل الرياضة، على النحو المبين أعلاه، أداة مهمة لتشجيع وتعزيز الاحترام الشامل لحقوق الإنسان. ويمكن، بل ينبغي، أن تستخدم الرياضة لمكافحة جميع أشكال التمييز وبصورة أعم، الإقصاء

الاجتماعي والعنف وانعدام المساواة والعنصرية وكره الأجانب. ولا بد من ضمان ألا تفضي الرياضة والأنشطة والمبادرات الرياضية إلى حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان، مثل عمليات الإخلاء القسري أو استغلال الأطفال أو استغلال العمال، أو انتهاكات لحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أو المدنية والسياسية. ومن الواضح أن الرياضة، باعتبارها واحداً من أشكال النشاط البشري، ينبغي تصورها وممارستها بموجب الأحكام العامة لحقوق الإنسان واتفاقيات محددة، وكذا بموجب السلسلة الكاملة لقيم ومعايير حقوق الإنسان التي تُستمد من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان والقانون العرفي وتنظم أي رياضة أو نشاط رياضي أو تظاهرة رياضية، كبيرة أو صغيرة.

١٥- ويكمَّل الإعلان الدولي لحقوق الإنسان في هذا السياق بمختلف الوثائق والقرارات التوجيهية الأساسية ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة، مثل قرار الجمعية العامة ٥/٥٨، الذي قررت فيه الجمعية إعلان سنة ٢٠٠٥ سنة دولية للرياضة والتربية البدنية، من أجل تعزيز الرياضة بوصفها وسيلة لتعزيز التعليم والصحة والتنمية والسلام[٤]. وسلمت الجمعية العامة بأن الرياضة يمكن أن تسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتلاحظ أن الرياضة، كما أعلن في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، يمكن أن تعزز السلام والتنمية وأن تسهم في تهيئة جو من التسامح والتفاهم، وتعيد تأكيد أن الرياضة أداة للتعليم يمكن بها النهوض بالتعاون والتضامن والإدماج الاجتماعي والصحة على الصعد المحلية والوطنية والدولية، حسبما أعلن في الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية. وعلاوة على ذلك، يدعو العديد من قرارات الأمم المتحدة وتقاريرها إلى النهوض بالسلام والتنمية والتنوع والتسامح والإنصاف والاحترام المتبادل والتفاهم الإنساني والحوار والمصالحة والروح التنافسية والمساواة بين الجنسين ومكافحة التمييز والعنصرية والإقصاء الاجتماعي والتهميش. وطُلب إلى الدول الأعضاء توفير المزيد من الفرص للأشخاص المعوقين، والمساهمة في توسيع الأنشطة الرياضية الشعبية، ودعم الأداء العالي في التظاهرات الرياضية، وإشراك المزيد من الأطفال والشباب والنساء والفتيات والمسنين في الرياضة، وتيسير الوصول إليها وتوفير بيئة رياضية خالية من العقبات. وتنص الفقرة ٥ من المادة ٣٠ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بالتحديد، على التدابير التي يجب أن تتخذها الدول الأطراف لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة "من المشاركة، على قدم المساواة مع غيرهم، في أنشطة الترفيه والتسلية والرياضة".

١٦- ويستعرض الأمين العام في تقريره بشأن الرياضة من أجل التنمية والسلام[٥] البرامج والمبادرات التي تنفذها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة والشركاء الآخرون، باستخدام الرياضة كأداة لتحقيق التنمية والسلام.

(٤) تشمل قرارات الجمعية العامة ذات الصلة الأخرى القرارات ٦/٦٩ و١٧/٦٧ و١٠/٥٩ و١/٦٠ و٩/٦٠ و١٠/٦١ و٢٧١/٦٢ و١٣٥/٦٣ و٤/٦٥.

(٥) الوثيقة A/69/330.

١٧- وتعرف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في ميثاقها الدولي للتربية البدنية والرياضة الانتفاع بالتربية البدنية والرياضة على أنه حق أساسي للجميع. وستعتمد اليونسكو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ ميثاقاً منقحاً تتضمن تعديلاته الرئيسية إدراج مفهوم النشاط البدني، لا سيما لإبراز مختلف الفوائد الصحية المتصلة به؛ واعتماد أحكام قوية بشأن المساواة بين الجنسين وضرورة إنفاذ حقوق النساء والفتيات؛ وإتاحة فرص شاملة للجميع ومكيفة وآمنة، لا سيما للأطفال الذين لم يبلغوا بعدُ سن المدرسة، والنساء والفتيات، والمسنين، والمعوقين، والسكان الأصليين؛ والمسؤولية المشتركة لمجموعة واسعة من الجهات المعنية، بما في ذلك الحركة الأوليمبية وحركة الألعاب الأوليمبية للمعوقين، فيما يتعلق بتطوير ودعم التربية البدنية والنشاط البدني والسياسة الرياضية؛ وضرورة أن تكون أنشطة هذه الجهات المعنية مستدامة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً؛ والدور المهم لبرامج الرياضة من أجل التنمية والسلام فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية والسلام وأهداف فترة ما بعد النزاعات وفترة ما بعد الكوارث؛ وتعزيز نزاهة الرياضة وحمايتها من العنف والمنشطات والاستغلال السياسي والفساد والتلاعب.

١٨- وإضافة إلى ذلك، يؤدي الميثاق الأوليمبي دوراً محورياً في سياق حقوق الإنسان والرياضة إذ ينص على اعتبار "ممارسة الرياضة حقاً من حقوق الإنسان"، وعلى "وجوب أن تتاح لكل فرد إمكانية ممارسة الرياضة، دون تمييز من أي نوع وفي إطار الروح الأوليمبية، ما يقتضي بلوغ تفاهم مقترن بروح الصداقة والتضامن واللعب النظيف"[٦]، وإذ يسخّر الرياضة لخدمة التنمية المتناغمة للبشرية، بغرض تعزيز مجتمع سلمي يهتم بالحفاظ على الكرامة البشرية.

١٩- وتجدر الإشارة أيضاً إلى المبادرات الإقليمية التي وضعت تدريجياً الأساس القانوني لتعزيز حقوق الإنسان من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأوليمبي. وعلى سبيل المثال، أشارت لجنة تنظيم ألعاب الكومنولث في غلاسكو، في الوثيقة الصادرة في عام ٢٠١٣ والمعنونة "نهج إزاء حقوق الإنسان"[٧] إلى القانون المحلي والدولي وأهميته في سياق حقوق الإنسان والرياضة. وذكرت اللجنة في الوثيقة في جملة أمور، أنه يقع على عاتقها "التزام أخلاقي وقانوني، مع وضع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في الاعتبار - بأن تحترم وتدعم وتعزز هذه الحقوق أثناء اضطلاعها بأعمالها المعتادة".

٢٠- وعلاوة على ذلك، تسخّر صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، والمنظمات الرياضية، بما فيها اللجنة الأوليمبية الدولية، وغيرها من الجهات المعنية، مثل المجتمع المدني والحكومات والمؤسسات الرياضية والتعليمية والبحثية على صعيد العالم، المزيد من الموارد لمجالات التنمية عن طريق الرياضة، كوسيلة للمساعدة في تعزيز الشباب، والتعليم النظامي، والثقافة، وأساليب الحياة الصحية، والاستدامة، والمساواة بين الجنسين، والتفاهم بين الشعوب، والسلام. وإلى جانب

(٦) انظر www.olympic.org/documents/olympic_charter_en.pdf.

(٧) متاح أيضاً على الرابط الإلكتروني www.glasgow2014.com/document/approach-human-rights-december-2013.

تمكين المجتمعات المحرومة من التمتع بحقها في التسلية، تدعم المشاريع حقوق الإنسان ككل. ونفذت الجهات المعنية، بما فيها اللجنة الأوليمبية الدولية، عدداً لا يحصى من المبادرات التي لها هذا الهدف والنطاق. ويقود المستشار الخاص للأمين العام ومكتب الأمم المتحدة المعني بالرياضة من أجل التنمية والسلام هذه الأنشطة، أما التعاون بين الأمم المتحدة والحركة الأوليمبية فقد تعزز أكثر في السنوات الأخيرة.

## جيم- أهمية الدور الفعال للتربية والتدريب وبناء القدرات في الرياضة

٢١- يقر العديد من الردود الواردة على الاستبيان، بحق، بالدور الأساسي للرياضة في تربية الأطفال والشباب، الذين يستخدمون الرياضة والنشاط البدني لاكتساب المهارات الاجتماعية والمواقف الإيجابية والقيم الأخلاقية. والرياضة، فضلاً عن كونها تعبيراً أساسياً عن الحق في اللعب، تشكل أداة ممتازة للتعافي النفسي. وتمثل الرياضة أحد الحقوق المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل. ولا بد من إعطاء البرامج التعليمية التي تدعم ممارسة الرياضة كحق من حقوق الإنسان الأهمية الواجبة عند تخطيط المناهج الدراسية. وبفضل هذه البرامج، يمكن أن يستفيد الأفراد ومجتمعاتهم من تعزيز قيم روح الصداقة والاحترام المتبادل واللعب النظيف وتعليمها وترسيخها. وفي التعليم الابتدائي، يكون للرياضة تأثير عميق على الأطفال وتنمية مهاراتهم وتعزيز المساواة الجنسانية. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يكون وضع القيم شامل النطاق في البرامج التعليمية والمناهج الدراسية، ويفضي إلى تعزيز عقلية متوازنة تشجع المشاركة على حساب الفوز واحترام الخصم والالتزام بالمواعيد والتضامن. وفي نهاية المطاف، ستبرز هذه القيم في أسلوب حياة الرياضيين، الذين سيعممونها على بقية المجتمع.

٢٢- والرياضة ليست مجرد نشاط معزول. فقد ينظر إليها على أنها جسر تكاملي يربط بين التعليم والثقافة والموسيقى والرقص لتعزيز حقوق الإنسان والقيم الأوليمبية. وينبغي أن يهدف النشاط البدني إلى أن يستأنس الأطفال بثقافتهم ويصبحوا أكثر احتراماً للتنوع والتسامح وقواعد اللعبة وقواعد السلوك.

٢٣- ويساهم تعزيز ثقافة السلام في منع الشغب والعنف خلال التظاهرات الرياضية، ولا سيما في ملاعب كرة القدم، ويقتضي عملاً مستمراً ونشطاً من جانب جميع الجهات المعنية. ويكتسي هنا ميثاق اليونسكو بشأن التربية البدنية والرياضة، الذي يسعى إلى القضاء على هذه الانتهاكات التي تطال حقوق الإنسان، أهمية خاصة.

## دال- الرياضة ومكافحة جميع أشكال التمييز والعنصرية

٢٤- يتمثل أحد المبادئ المميزة لصكوك حقوق الإنسان والميثاق الأوليمبي في التصدي لجميع أشكال التمييز. وتحظر في الرياضة جميع أشكال التمييز، مثل التمييز على أساس العرق أو اللون

أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو خلافه أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الملكية، أو الإعاقة أو النسب أو أي وضع آخر، أو التمييز ضد الأقليات الوطنية. وتتوخى حقوق الإنسان والمثل الأوليمبية العليا إنشاء مجتمع خال من التمييز. ويسعى الميثاق الأوليمبي إلى أن ينشر بين الناس قيماً حقيقية تتمثل في التفاهم والتعاون والصداقة وإلى أن يرسي مثالاً وحيداً وساطعاً هو: كسب الألقاب من خلال منافسة شريفة ومتكافئة.

٢٥- وتمثل التربية، ولا سيما تربية الجيل اليافع، أفضل سبيل لمكافحة جميع أشكال التمييز. ويمكن للتربية أن تحسن احترام حقوق الإنسان والمبادئ الأوليمبية المتمثلة في الصداقة والاحترام والامتياز. وفي حين أن احترام القيم الأوليمبية قد يسمح بالتصدي لجميع أشكال التمييز في سياق الرياضة، ما زال يدور نقاش أكاديمي دولي بشأن الفوائد الحقيقية لترويج هذه القيم. ويدفع علماء نقّاد بأن "الرياضيين الذين يستقطبهم فرع "التواصل التربوي" للصناعة الأوليمبية من أجل أن يؤدوا دور القدوة قد يرسخون التمييز على أساس الجنس والعنصرية ونظم تمييزية أخرى ربما يأملون التصدي لها"[(٨)].

٢٦- ويمكن للرياضة أن تتصدى للحواجز الاجتماعية وتشجّع التواصل بشأن التمييز على أساس الجنس وغيره من أشكال التمييز وتساهم في التقريب أكثر بين الرجال والنساء من أجل زيادة التلاحم الاجتماعي.

٢٧- وجدير بالذكر أن اعتماد بروتوكولات في الرياضة ساهم، في حالات معينة، في تعزيز الاحترام ومن ثم مكافحة التمييز، ومن بينها مثلاً مصافحة اللاعبين بعضهم البعض. وعلاوة على ذلك، تساهم اللافتات التي ترفع في الميادين الرياضية والمؤتمرات الرياضية الدولية وتدعو إلى مكافحة التمييز، وكذا القوانين التي تحظر هذه الأفعال وتعاقب عليها، في التوعية بجميع أشكال التمييز ومكافحتها.

## هاء- دور مختلف أنواع التظاهرات الرياضية

٢٨- لأغراض هذه الدراسة، من المهم تحديد أوجه التآزر والتكامل بين الرياضة وحقوق الإنسان التي تسمح بإبراز العلاقات بينهما بغرض تعزيز قيم التنوع والتسامح والإنصاف ومكافحة جميع أشكال التمييز. ومن المهم أيضاً تحديد العقبات التي تعترض تعزيز حقوق الإنسان، بما في ذلك الخروق التي يمكن أن تحدث في إطار التظاهرات الرياضية.

٢٩- ويمكن للتظاهرات الرياضية أن تعزز فهم مبادئ حقوق الإنسان وتذكي الوعي بها من خلال عمليات التفاعل بين أناس لهم خلفيات وثقافات مختلفة. ولتعزيز هذا الجانب، يمكن أن تتضمن التظاهرات الرياضية المحلية والوطنية والإقليمية منافسات خاصة تستهدف المجالات الرياضية الإثنية الرامية إلى إبراز مختلف التقاليد والممارسات والطقوس الإثنية.

---

(٨) انظر: Helen Jefferson Lenskyj, *Olympic industry resistance: challenging Olympic power and propaganda* (State University of New York, Albany, 2008), p. 77.

٣٠- والرياضة والتظاهرات الرياضية الكبرى، بما فيها الألعاب الأوليمبية، تقرّب أكثر بين الناس وتجعلهم يستأنسون ببعضهم البعض. وفي آخر المطاف سيفضي الهدف المشترك المنبثق عن الرياضة إلى تخفيف الأحكام المسبقة، وبالنظر إلى ارتفاع عدد المشاركين، ستشيع هذه الروح أكثر فتنشئ بيئة تساعد على تعزيز حقوق الإنسان.

٣١- ويمكن التمييز بين الفئات التالية من التظاهرات الرياضية: البرامج المحلية والوطنية والقارية والدولية والعالمية وكذا البرامج الخاصة الموجهة. وهذا التصنيف وظيفي ويتوقف على التزامات وأهداف المنظمين الذين يحددون المقتضيات العملية لكل فئة. وهكذا من المهم أن تستخدم الجهات المعنية، ولا سيما منظمو التظاهرات الرياضية الكبرى، هذه التظاهرات وتستغلها للاضطلاع بمبادرات تسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام ودعمها[٩]، بما في ذلك دعم إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة وتشجيع عدم التمييز.

٣٢- وتنظيم تظاهرات رياضية متعددة في مناطق شتى من بلد ما يؤدي أيضاً إلى استفادة هذه المناطق من تشييد البنية التحتية ذات الصلة، مثل المنشآت الرياضية والفنادق والطرق، ومن تطوير المعارف والخبرات وقطاع السياحة، وإلى التأثير بصورة إيجابية في الاقتصاد ككل. غير أن التظاهرات الرياضية، إلى جانب توفيرها هذه الفرص لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تنطوي أيضاً على مخاطر، بما فيها تشريد السكان المحليين أو إجلاؤهم أو استغلالهم أو قتلهم.

٣٣- وتولى التظاهرات الرياضية العالمية أو الكبرى، مثل الألعاب الأوليمبية أو كأس العالم الذي ينظمه الاتحاد الدولي لكرة القدم، اهتماماً وطنياً ودولياً خاصاً بالنظر إلى دورها في تعزيز حقوق الإنسان وإلى برنامجها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الأوسع المعروف تماماً. ويمكن أن يساهم البعد العالمي للمنافسات الكبيرة وتزايد عدد متتبعيها في تصور الرياضة الحديثة على أنها ميسر عالمي للأفكار والنهج الإنسانية العامة التي تستهدف البشرية قاطبة. ومن منظور حقوق الإنسان، أعادت الخلافات الأخيرة بشأن تحقيق التوازن بين الفرص والمخاطر ذات الصلة إثارة تساؤلات رئيسية بشأن تكاليف الفرص الاجتماعية لاستضافة تظاهرات رياضية كبرى ومسؤوليات الحكومات المضيفة والهيئات الدولية التي تنظم المجال الرياضي والتي تحدد شروط تنظيم مثل هذه التظاهرات[١٠]. ويمكن للتظاهرات الرياضية أن تثير تساؤلات بشأن حقوق الإنسان، وينبغي احترام صكوك وممارسات حقوق الإنسان عند تنظيمها كما هو الحال بالنسبة إلى كل الأنشطة البشرية. ولا يزال بعض الباحثين يتحدثون عن الصعوبات التي تعترض إقامة توازن عادل بين الاحتفاء بالبشرية وتلاعبات السوق[١١].

---

(٩) انظر قرار الجمعية العامة ١٧/٦٧.

(١٠) انظر Institute for Human Rights and Business, "Striving for Excellence: Mega-Sporting Events and Human Rights" (London, October 2013). Available from www.ihrb.org/pdf/2013-10-21_IHRB_Mega-Sporting-Events-Paper_Web.pdf.

(١١) انظر J. Maguire et al, "Olympic Legacies in the OIC's 'Celebrate Humanity' campaign: Ancient or Modern?"; and J.A. Mangan, "Prologue: Guarantees of Global Goodwill: Post-Olympic Legacies — Too Many Limping White Elephants?", *International Journal of the History of Sport*, Vol. 25, No. 14 (December 2008).

٣٤- ويمكن استخدام التظاهرات الرياضية الكبرى كمحفز لتنفيذ استراتيجيات حماية الطفل وتعزيز التعاون بين مختلف الجهات المعنية للحد من الضرر المحتمل. ولا بد من إشراك الجهات المعنية الرئيسية، مثل اللجنة الأوليمبية الدولية واللجنة الدولية للألعاب الأوليمبية للمعوقين والاتحادات الرياضية الدولية والبلدان المضيفة ومؤسسات الأعمال، وإقامة شراكات معها. وينبغي أن يدرج منظمو هذه التظاهرات، ضمن معايير الترشح، تقييماً لأثر هذه التظاهرات على حقوق الإنسان ولا سيما حقوق الطفل. وعلى سبيل المثال، دعت المنظمة غير الحكومية المعنية بالقضاء على استغلال الأطفال في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية والاتجار بهم لأغراض جنسية (ECPAT) والمنظمة غير الحكومية "أرض الإنسان" في مشروعهما المسمى "الفائز هو الطفل" إلى مراجعة عمليات الترشيح لاستضافة التظاهرات الرياضية الكبرى، من أجل أن تدرج في جميع مراحل التقييم الآثار الإيجابية وتدابير الحد من المخاطر. وينبغي أن يصبح امتثال البلدان والمدن مبادئ ومعايير حقوق الإنسان معياراً أساسياً لتكون جديرة باستضافة تظاهرات رياضية كبرى. وفي هذا الصدد، قد يكون وضع إطار بشأن "الرياضة وحقوق الإنسان" مماثل لإطار "الأعمال التجارية وحقوق الإنسان" إجراء فعالاً في تحديد نطاق مسؤوليات جميع الجهات المعنية بتنظيم التظاهرات الرياضية فيما يتعلق بحقوق الإنسان وفي بحث سبل مساءلتها عن أثر أنشطتها على حقوق الإنسان.

## واو- الأعمال التجارية والشراكات بين القطاعين العام والخاص بشأن حقوق الإنسان والرياضة

٣٥- تمكن الرياضة من خلق أوجه تآزر بين القطاعين العام والخاص على نحو ملموس وفعال، وذلك حتى في المناطق الفقيرة، ويمكنها إشراك الشركات الدولية والقطاعات الأجنبية أو الموردين الأجانب من خلال توعيتهم بمسؤوليتهم الاجتماعية والمحلية. وينبغي أن تمتثل مسائل العمل والعمالة والصحة والسلامة في إدارة الأنشطة الرياضية معايير العمل كما تنص عليها الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية، وتمتثل، عند الاقتضاء، المبادرات المحلية الأخرى. وأنشأت اتفاقيات منظمة العمل الدولية "أرضية اجتماعية" في عالم العمل، وهي تنص على القضاء على جميع أشكال العمل الجبري أو القسري وعلى الإلغاء الفعلي لعمل الأطفال. وتقدم المساءلة والشفافية وآليات الشكاوى الضمانات الضرورية ضد انتهاك حقوق الإنسان الذي يمكن أن يرتكبه أصحاب التراخيص الرياضية، بما في ذلك عمل الأطفال وساعات العمل المفرطة وخرق قوانين الصحة والسلامة في سلاسل العرض. ودعا بعض الباحثين أيضاً إلى أن تصبح المسؤولية الاجتماعية إحدى ركائز الحركة الأوليمبية، محتجين بأن الألعاب الأوليمبية القادمة، والحركة الأوليمبية عموماً، إذا أرادت أن تدّعي أنها سوف تخلّف إرثاً أصيلاً، عليها أن تبرز ذلك من خلال ضمان سكن في المتناول، وحقوق المستأجرين، وحرية التجمع، وحرية الإعلام، وعدم تقييد الاستخدام العام للفضاءات العامة، وحماية الأطفال والشباب من الدعاية الأوليمبية[١٢].

(١٢) انظر Helen Jefferson Lenskyj, *Olympic industry resistance: challenging Olympic power and propaganda* (State University of New York, Albany, 2008), pp. 149-152.

٣٦- إن المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان يمكن أن تساهم في تعزيز حقوق الإنسان خلال إدارة التظاهرات الرياضية ولكن لا يمكنها أن تضمن ألا يكون لهذه التظاهرات أثر سلبي على حقوق الإنسان. غير أنه بإمكان هذه المبادئ، في حال تطبيقها منذ بداية دورة حياة التظاهرات الرياضية الكبرى، أن تؤكد واجبات الدول في حماية حقوق الأفراد من انتهاكات جهات غير تابعة للدولة. كما تتيح المبادئ التوجيهية عملية للحد من مخاطر الأعمال التجارية على حقوق الإنسان ولإدارة هذه المخاطر بصورة فعالة. وبإمكان الشراكات غير الربحية القوية والجهات الراعية جمع الأموال لدعم تنظيم الأنشطة الرياضية في المدارس والجامعات. وكما ذكر أعلاه، قد يكون من الضروري وضع إطار للرياضة وحقوق الإنسان يستند إلى إطار الأعمال التجارية وحقوق الإنسان وينظم أنشطة جميع الجهات الفاعلة الرئيسية في تنظيم التظاهرات الرياضية، من مرحلة الترشيح للتظاهرة إلى تنظيمها، من أجل إبراز خصوصية الرياضة بصورة أفضل والحد من الأثر السلبي لهذه التظاهرات على حقوق الإنسان.

## زاي- إدراج الرياضة في أنشطة منع اندلاع النزاعات وفي بناء السلام

٣٧- يمكن للرياضة أن تساهم في التغلب على النزاعات والأزمات الإنسانية وفي بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ويتمثل أحد أكبر التحديات التي يواجهها بلد يعيش نزاعاً داخلياً في مباشرة حوار أو توقيع اتفاق سلام مع أطراف النزاع. ولأن الرياضة تشجّع التقارب فإنها يمكن أن تساعد في الحد من مستويات العنف. والرياضة لا تحتاج إلى لغة. وهي تتجاوز الجنسيات والديانات والأفكار. وينبغي أن ينظر إلى الرياضة على أنها أداة لتعزيز الحوار والاحترام والتعاون. وغالباً ما كانت الرياضة الطريقة الوحيدة لإقامة الحوار بين الجماعات المنقسمة. وساعدت البرامج الترفيهية والرياضة والألعاب في بلوغ هدنة ضمنية في بعض المناطق التي تعيش نزاعاً مسلحاً. وعلى سبيل المثال، أُطلقت برامج عديدة في كولومبيا لمساعدة الضحايا، بمن فيهم الأطفال والشباب المشركون في النزاع. وتكمّل برامج التعايش والسلام هذا العمل عن طريق التدريب الترفيهي والتدريب الرياضي من أجل توطيد علاقات التعايش بين الأطفال والشباب لمنع تأثيرات العنف والحد منها.

٣٨- ويمكن للرياضة أن تعزز السلام من خلال تنافس رياضيين من بلدان متنازعة. فأن يستطيع مواطنون من بلدان متحاربة أو متنازعة اللقاء في بيئة يكتنفها السلام والهدوء أمر إيجابي جداً ويساعد على كسر المحظورات التي تسببت في العديد من النزاعات. وتؤدي الرياضة دوراً مهماً في عمليات السلام. ويمكن لوسائط الإعلام أيضاً أن تؤدي دوراً أساسياً في بلوغ الهدف المشترك المتمثل في السلام. وفي غواتيمالا مثلاً، تستخدم الرياضة كأداة لتغيير المجتمع. وتجمع برامج محددة بين الناس في مناطق خطرة جداً أو مناطق نزاع من أجل ممارسة أنشطة رياضية مختلفة من دون مواجهات عنيفة، وتساهم من ثم في قبول الآخر والتسامح وتعزز التلاحم الاجتماعي.

٣٩- وفي المجتمعات الخارجة من فترة نزاع، يمكن أن يتيح استخدام الرياضة وحقوق الإنسان وقيم الميثاق الأوليمبي نموذج حياة بديلاً ومنفذاً للطاقة الشبابية وكذا التدريب اللازم للحياة من خلال

وضع قواعد واحترام الخصم وإبداء التسامح إزاء الاختلاف. وفي المجتمعات التي لم تعش نزاعات، تتمثل الخطوة الأولى في إبداء التسامح إزاء الخاصيات المميزة للآخرين واحترام حقوق الإنسان الخاصة بهم والدفاع عنهم عند الضرورة. وتتمثل الخطوة التالية في تحسين التبادل الثقافي وتعليم الشباب القضاء على أسباب النزاع مثل التمييز الجنساني وتهميش فئات من المجتمع لأسباب ثقافية. ويمكن للرياضة أن تساعد في تثقيف الناس، ولا سيما الشباب، فيما يتعلق بهذه القيم. ويمكن للرياضة أن تساعد أيضاً في القضاء على الفقر المدقع والجوع وتعزز المساواة بين الجنسين وتحد من وفيات الأطفال وتحسن صحة الأمهات وتساهم في إقامة شراكة عالمية للتنمية.

٤٠- وتؤدي الرياضة دوراً مهماً في تعزيز العلاقات الدولية بين الشعوب وتفتح مجال النشاط المشترك والمنافسة الرياضية بين الهواة والمحترفين. وعلاوة على ذلك، يعتبر الرياضيون سفراء للسلام والتعاون والصداقة بين الشعوب من خلال مشاركتهم في تظاهرات محلية ودولية.

٤١- ويمكن للرياضة أن تنهض بقضية السلام من خلال سد الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وبناء الإحساس بالهوية المشتركة. ومن المهم أن تتعاون الدول مع اللجنة الأوليمبية الدولية واللجنة الأوليمبية الدولية للمعوقين وغيرهما من المنظمات الرياضية، في استخدام الرياضة كأداة لتعزيز السلام والحوار والمصالحة في مناطق النزاع خلال دورتي الألعاب الأوليمبية والألعاب الأوليمبية للمعوقين وبعدهما[١٣].

## حاء- وسائط الإعلام والرياضة وحقوق الإنسان

٤٢- تعدّ وسائط الإعلام جهة معنية بالغة الأهمية وتؤدي دوراً مهماً جداً في تشجيع الرياضة وتعميمها بين الناس. ويعود الفضل في عولمة الرياضة إلى وسائط الإعلام. وإن نشر المعارف بشأن اللياقة البدنية وبث التظاهرات الرياضية وإعداد تقارير عن الشخصيات العامة في الرياضة يشجع المشاهدين على تقدير المباريات عالية المستوى والروح الرياضية. وفي الوقت ذاته، تعمل وسائط الإعلام أيضاً كعامل مضخّم للإجراءات والسياسات الرياضية، الإيجابية والسلبية على حد سواء، وباتت من ثم أداة قوية لتأييد ومعارضة تعزيز حقوق الإنسان من خلال الرياضة على حد سواء. ولأن لوسائط الإعلام القدرة على التأثير في الرأي العام فإن بإمكانها أن تبين كيف يمكن للرياضة أن تساعد في احترام حقوق الإنسان وتعزز التلاحم الاجتماعي وقبول التنوع. وتستخدم وسائط الإعلام أدوات الاتصال الجماهيرية عند التعليق على مباريات كرة القدم وغيرها من التظاهرات الرياضية ويمكنها بالتالي أن تنشر رسائل تعزيز حقوق الإنسان خلال هذه التظاهرات.

٤٣- وإضافة إلى ذلك، تهدف وسائط الإعلام إلى تشجيع الحكومات على ضمان المزيد من الشفافية والمساءلة في المنظومة الرياضية. كما تعرض انتهاكات حقوق الإنسان وتشكل محفلاً تُسمع فيه مختلف الأصوات وتتيح فرصة مهمة لتعزيز السلام من خلال الرياضة، وبخاصة الألعاب الأوليمبية

(١٣) انظر قرار الجمعية العامة ٥/٦٦.

وغيرها من التظاهرات الرياضية الكبرى، وتؤدي دوراً محورياً في إنشاء مجتمع ودي وعالم يسوده المزيد من السلام. وهكذا تؤدي وسائط الإعلام دوراً مهماً في إبراز الفوائد الواضحة للرياضة لا فيما يتعلق بالصحة فحسب وإنما أيضاً فيما يتعلق بتعزيز التلاحم الاجتماعي. ويساعد التعريف بالرياضة والألعاب الأوليمبية على نطاق واسع في تحسين التعاون وفهم الصداقة وروح المبادرة. ومن المهم العمل على تعزيز الصداقة والتواصل بين رياضيين ومدربين من بلدان أو مناطق مختلفة. وهكذا يمكن لوسائط الإعلام، باعتبارها فاعلاً مؤثراً، أن تعزز المسؤولية الاجتماعية وتساعد على نشرها من خلال الرياضة وأن تحفز أيضاً التعبئة الاجتماعية الجماهيرية حول هذه الممارسة. ويُحتج بالتالي بأن التظاهرات الرياضية ينبغي أن تحظى بتغطية أكبر من القنوات التلفزيونية والصحف الوطنية، مع تسليط الضوء على الشروط اللازمة لإرساء ثقافة السلام، من قبيل اللعب النظيف والتعاون واحترام الخصم.

٤٤- ويمكن لوسائط الإعلام أن تسلط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان، ولها دور مهم في تغطية جميع انتهاكات حقوق الرياضيين أو السكان المحليين المتأثرين بالتظاهرات الرياضية تغطية منصفة. كما أنها تبث برامج تثقف الناس. وتهدف الحملات الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان، أحياناً بمساعدة رياضيين نجوم، إلى توعية المجتمع ككل. ويمكن لوسائط الإعلام أن تساهم في تعزيز حقوق الإنسان من خلال تشجيع زيادة إدماج الفئات المحرومة. وتكون التوعية أداة قوية عندما تندد الشخصيات علناً بحالات التمييز العنصري أو التعصب. ومن المهم أيضاً التعاون مع المنظمات غير الحكومية للتوعية بالتأثير الإيجابي والسلبي للتظاهرات الرياضية. وتشكل حملة "لا تغض الطرف" ومشروع "الفائز هو الطفل" لمنظمتي ECPAT و"أرض الإنسان" السالفتي الذكر، اللذان يسلطان الضوء على الآثار الإيجابية والسلبية للتظاهرات الرياضية الكبرى على الأطفال، مثالين جيدين لهذا التعاون مع وسائط الإعلام التقليدية والرقمية.

٤٥- وجعلت التغطية الإعلامية الواسعة من الرياضة مجالاً جذاباً للشركات وحولتها من ثم إلى قطاع ضخم وساهمت في استحداث اتجاهات جديدة في التظاهرات الرياضية الكبرى. وتروج وسائط الإعلام العصرية للرياضيين البارزين وتتيح الأموال وتحقق الأهداف الإنسانية والثقافية وغيرها من أهداف الدعم.

٤٦- وهكذا يمكن لوسائط الإعلام أن تؤدي دوراً رئيسياً في احترام حقوق الإنسان لكن ذلك يتوقف على استقلاليتها وعلى حرية الإعلام. ولا يمكن ضمان الوصول إلى معلومات موضوعية ومتوازنة إلا من خلال وسائط إعلام حرّة وتنافسية. وتصبح وسائط الإعلام عند خضوعها للرقابة أداة للدعاية، وهو ما يتعارض مع فكرة تعزيز حقوق الإنسان في الرياضة. ومن شأن تقديم معلومات مضللة ومغلوطة أن يسفر عن اندلاع العنف بين الرياضيين والمشجعين وعن انتهاك حقوق الخصوم الرياضيين و/أو السكان المحليين.

٤٧- وقد يساهم التشهير وإبداء تعليقات عنصرية خلال الألعاب الرياضية والألعاب الأوليمبية وغيرها من التظاهرات الرياضية الكبرى، ونشرها على نطاق واسع عن طريق وسائط الإعلام، في

انتهاك حقوق الآخرين خلال التظاهرات الرياضية. ولتفادي تفجر مثل هذه الأعمال السلبية، لا يكفي توفير سبل الانتصاف القانونية التي قد تكون طويلة جداً، وإنما من المهم أيضاً اعتماد وتنفيذ تدابير عقابية صارمة وفعالة للحفاظ على حقوق الرياضيين وتعزيز حقوق الإنسان في الرياضة.

## طاء- الرياضة والتنمية

٤٨- يمكن للرياضة أن تعزز التنمية المستدامة إذا وُعي الأثر الاقتصادي والبيئي السلبي المحتمل للتظاهرات الرياضية والتدابير الفعالة لمعالجتها. وقد تولد التظاهرات الرياضية، مثل الألعاب الأوليمبية، منافع اقتصادية غير مباشرة وتدعم التنمية الاقتصادية في البلد المضيف. وتعزَّز التنمية في بلد ما بطرق مختلفة. وعلى سبيل المثال، يساهم إنشاء مرافق لممارسة الرياضة والتمارين الرياضية في مناطق حضرية وريفية مختلفة في تحقيق دينامية اقتصادية. وأدرجت الأمم المتحدة الرياضة كأداة للتنمية والسلام في عملها، ولا سيما عن طريق مكتب الأمم المتحدة المعني بتسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام.

٤٩- وتتصف الرياضة بخاصيات فريدة تسمح لها بالمساهمة في عمليات التنمية. فكونها منبراً للتواصل، وقدرتها على الربط بين الناس، وشعبيتها، وقدرتها على الدعوة، تجعل منها أداة يمكن استخدامها لاستيفاء المعايير العالية. وجدير بالذكر أن اللجنة الأوليمبية الدولية اعتمدت برنامج الحركة الأوليمبية للقرن الحادي والعشرين، الذي سمح بإدارة الألعاب الأوليمبية للندن وسوتشي إدارة تقوم على التنمية المستدامة.

٥٠- وزيادة على ذلك، تمثل الرياضة محفزاً للتنمية الاقتصادية تترابط بموجبه جميع عناصر الاقتصاد الرياضي وتسمح على الفور بالمساهمة في تعزيز التنمية والاستفادة منها على الصعيد المحلي بالخصوص كنتيجة لوفورات الحجم. ويمكن للتظاهرات الرياضية أن تخلق فرص العمل وتوسع بالتالي من قاعدة إيرادات البلد. ويمكن استخدام إيرادات الضرائب المحققة بهذه الطريقة لإنجاز مشاريع متعلقة بالبنية التحتية مثل بناء الطرق أو الجسور أو المستشفيات أو مضخات المياه. ويمكن أن تشكل الرياضة أيضاً آلية تسمح باستغلال المواهب الشابة لتوليد الدخل للفرد والمجتمع. وعلاوة على ذلك، يمكن للرياضة، من خلال إشراك الشباب، أن تساهم في حمايتهم من الخمول والتشرد. وبإمكان البرامج الإنمائية التي تستخدم الرياضة أن تيسر نقل المهارات المكتسبة في الميدان، وبخاصة مهارات الحياة ومهارات التأهل لإيجاد عمل. وعلاوة على ذلك، يعتبر تعزيز السياسات الرامية إلى تدريب المعلمين والمدربين وضمان مرافق رياضية جيدة وبالمجان عنصراً أساسياً للتنمية. ولهذا، من المهم في سياق خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة التي ستعلن عنها الجمعية العامة في وقت لاحق من هذا العام أن يُعترف بالرياضة كمحفز للتنمية وأن تستخدم كأداة لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في الخطة الإنمائية العالمية.

٥١- ويتمثل أحد أهم عناصر تعزيز التنمية في بلد ما في تحقيق التغيير الاجتماعي. وينطوي تنظيم التظاهرات الرياضية وممارسة اختصاصات مختلفة على رسائل تربوية، ما يساهم في التوعية

بالمشاكل الاجتماعية مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أو التمييز العرقي والجنساني، من خلال استقطاب الناس الذين يصعب أكثر الوصول إليهم بسبل مؤسسية، ويمكن من ثم الوصول إلى جمهور أوسع وأكثر تنوعاً.

٥٢- والرياضة، بفضل قدرتها على تعزيز الثقة في النفس والتفاؤل الجماعي، تصبح أداة مثلى لتحقيق التنمية الاجتماعية. وتستند الرياضة إلى احترام القواعد وكذا إلى احترام وقبول الذين يضعون القواعد ويطبقونها. والتركيز الأوليمبي على التنمية المتناسقة للبشرية ينعكس على كل مستوى، من ألعاب الأطفال في الشوارع إلى أعلى مستويات الأداء الرياضي.

٥٣- وتنطوي المشاريع الرامية إلى تحسين مهارات الحياة وتعليم القيم التي تعزز السلوكيات البناءة وتحترم حقوق الإنسان على أهمية قصوى. ويتجلى أحد الأمثلة في برنامج اللجنة الأوليمبية الدولية "الرياضة من أجل الأمل" الذي يتمثل في إنشاء مراكز أوليمبية لتنمية الشباب في البلدان النامية، وبخاصة في هايتي وزامبيا. ويهدف هذا البرنامج إلى منح الشباب والمجتمعات فرصاً إيجابية فيما يتعلق بالرياضة وأسلوب الحياة، ويتيح مرافق تدريب مهنية وحديثة لرياضيي كل المنطقة ويسعى إلى نشر القيم الأوليمبية المتمثلة في الامتياز والصداقة والاحترام. ويمكن لمثل هذه المشاريع الإنمائية، التي نُفّذت بالاشتراك مع شركاء متخصصين مناسبين وكيفت الأنشطة الرياضية والرياضة عموماً، أن تكون أدوات فعالة لتنمية المجتمعات اجتماعياً واقتصادياً.

## ياء- أفضل الممارسات والخبرات الوطنية والنماذج الواجب اتباعها

٥٤- ثمة تسليم متزايد بأن الرياضة أداة لتحقيق الإدماج الاجتماعي والتلاحم. وفوائد الرياضة، فيما يتعلق بتحقيق المساواة والتكامل الاجتماعي وبناء احترام الذات والصمود، وقدرتها على أن توحد أكثر من أن تفرّق، عنصران يكسبان شيئاً فشيئاً مصداقية سياسية وغير سياسية. وتتعدد مساهمات الرياضة في الرفاه البدني والعقلي للأفراد ورفاه المجتمعات والبلدان ولا يمكن تجاهلها أو الاستهانة بها كما حدث في الماضي.

٥٥- وتشجع المبادئ التوجيهية التي وضعتها اليونسكو بشأن نوعية التربية البدنية بدعم من عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة واللجنة الأوليمبية الدولية، التربية البدنية باعتبارها الموضوع الدراسي الوحيد الذي يجمع بين الكفاءة البدنية والتعلم القائم على القيم. وإذ تستند المبادئ التوجيهية إلى الممارسات الحسنة والمقاييس المعتمدة في المجالات الرئيسية، مثل خدمة الجميع وتدريب المعلمين، فإنها تساعد الحكومات في جميع المناطق في مراجعة سياساتها المتعلقة بالتربية البدنية.

٥٦- ويتجسد مثال آخر لتعزيز الإدماج الاجتماعي ومفهوم اللعب النظيف واحترام الخصم، لا سيما بين الأطفال والمراهقين، في برنامج "امض قدماً" في كولومبيا الذي يساهم في حصول الأطفال والشباب المتراوحة أعمارهم بين ٧ سنوات و١٧ سنة على تربية كاملة، وفي تحسين نوعية حياتهم سواء داخل المدرسة أم خارجها. ويُدعم البرنامج بحزمة من الحوافز المقدمة إلى الطلبة والرياضيين والمعلمين والمدربين، وكذا إلى المؤسسات التربوية والبلديات والإدارات.

٥٧- وتسعى اليونان إلى استخدام الرياضة كأداة لترسيخ القيم الأوليمبية في الشباب لمساعدتهم في بناء ثقافة للسلام بناء تدريجياً. وتدعم اليونان أيضاً وضع برامج تعليمية ابتكارية تساعد في الوصول إلى الشباب وتعليمهم كيفية احترام المثل الأعلى الأوليمبي واحترام حقوق الإنسان في حياتهم اليومية. وهدف البرنامج التعليمي "تخيّل السلام" الذي نُفّذ من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٣ إلى تعليم الأطفال القيم الأوليمبية الأساسية. وفي عام ٢٠١٤، هدف البرنامج التربوي "احترام التنوع" إلى تعليم الطلبة، من خلال تاريخ الهدنة الأوليمبية ومُثُلها، كيفية احترام التنوع ومعالجة مثل هذه المسائل، وإلى تقاسم الطلبة مع الأوليمبيين تجربتهم كأفراد شاركوا في الألعاب الأوليمبية. ونظم المركز الدولي للهدنة الدولية مخيماً للشباب في إطار البرنامج "تخيل السلام" في أوليمبيا، باليونان، تجمّع فيه مشاركون من كل العالم لمدة أسبوع من أجل تعلم المبادئ والقيم الأوليمبية. وأخيراً، اعتمدت اليونان مشروعاً مشتركاً بين اليونيسيف ومركز الهدنة يعزز قيم السلام والتسامح والتضامن.

٥٨- وفي غواتيمالا، يركز برنامج "٩٠-٠" - أي ٩٠ دقيقة من دون عنف - على تعزيز ثقافة السلام ويهدف إلى منع الشغب والعنف خلال مباريات كرة القدم. ويشمل برنامج آخر "الجمعة ٢٤-٠" أي ٢٤ ساعة من دون وفيات ناتجة عن العنف - ٣ ٧٩١ مركزاً تربوياً يهدف إلى التنسيق بين الرياضة والمشاريع الفنية بغرض إنشاء بيئة تعايش سلمية في إطار لحقوق الإنسان. كما تستخدم غواتيمالا الرياضة كأداة لتعبئة المجتمع من أجل دعم طائفة من القضايا مثل السرطان ومرض التوحد والسلام واللاعنف وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة.

٥٩- وفي البرازيل، تمثل "قافلة الرياضة" مبادرة عمل اجتماعي يدرِّب فيه الرياضيون الأطفال في ١٠ مقاطعات فقيرة؛ ويمثل "الإيقاع الثاني" برنامجاً يوفر لأطفال المدارس الابتدائية والثانوية بيئة سليمة بعد انتهاء الساعات الدراسية لمزاولة الأنشطة التعليمية التي تسعى إلى ربط الرياضة والترفيه بالنظافة والتدريب على مهارات الحياة ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية.

٦٠- وفي الصين، أدمجت الخطة الصحية الوطنية لعام ١٩٩٥ الرياضة والتظاهرات الرياضية في السياسات الإنمائية والتعليمية الوطنية. وتتضمن الخطة قائمة بالأهداف والأغراض المنشودة مثل إنشاء ١ ٢٠٠ ٠٠٠ ميدان رياضي على الصعيد الوطني - وتزيد من ثم مساحة الميادين الرياضية بمقدار ١,٥ متر مربع لكل فرد - وتنص على وجوب أن يمارس جميع الأطفال ما لا يقل عن ساعة واحدة من التمارين الرياضية في المدرسة. ويوجد في الصين ٢٥٠ مليون طالب في المدرسة، وفوائد الخطة جلية. وتتضمن الخطة سياسات متعلقة بالنساء والأطفال والشباب والمسنين والمعوقين والأقليات الوطنية. وتدعو الخطة أيضاً إلى تعزيز البحوث بشأن الرياضة الخاصة بالمعوقين وتطويرها، وتنظيم أنشطة ثقافية وبدنية وترفيهية محددة لفائدة الأطفال، مع فتح المرافق الرياضية بالمجان للعموم.

٦١- ويشجّع الاتحاد الروسي إنشاء وتطوير نظم وطنية ودولية للتربية الأوليمبية، ويعرض نموذجه كممارسة فضلى تعتبر ثمرة ٢٠ سنة من الشراكة الناجحة بين الجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية.

٦٢- وتعتمد فرنسا سياسة لمنع ومكافحة السلوك الذي لا يحترم حقوق الإنسان والقيم الرياضية. وتهدف السياسة إلى تعزيز وعي الرياضيين بقيم المثل الأعلى الأوليمبي ومنع السلوك الذي من شأنه أن ينتهك حقوق الإنسان. وتهدف السياسة أيضاً إلى تشجيع الرياضة باعتبارها فضاء مميزاً لتقاسم القيم مثل الاحترام والتسامح والتضامن واللعب النظيف، من خلال وضع ثلاثة برامج وزارية:

(أ) البرنامج الوطني لمكافحة العنصرية ومعاداة السامية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٤، وهو البرنامج الذي تنظّمه لجنة وزارية؛

(ب) البرنامج الحكومي لمكافحة العنف الجنسي والتمييز للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦؛

(ج) البرنامج الوزاري الرابع لمكافحة العنف ضد المرأة.

٦٣- وبما أن وسائط الإعلام تؤدي دوراً مهماً جداً في التبليغ عن حقوق الإنسان والمثل الأعلى الأوليمبي، نظمت في فرنسا مبادرات توعوية مهمة بشأن إدماج المرأة بدأت ببرنامج تابع للمجلس الوطني للرياضة. وتقدم وزارة الرياضة منحاً لزيادة وقت بث أقل الرياضات شعبية بهدف تشجيع تعميم الرياضة. وبغرض زيادة احترام حقوق الإنسان، تهدف فرنسا إلى أن يصيغ كل اتحاد نظاماً داخلياً يفعّل مبادئ ميثاق اللجنة الأوليمبية الوطنية بشأن الأخلاق والسلوك.

٦٤- وفي قبرص، تهدف البرامج الرياضية الخاصة إلى تعزيز العلاقة بين الطائفة القبرصية اليونانية والطائفة القبرصية التركية وإلى تيسير التواصل بينهما.

٦٥- وتنظيم حملات التوعية طويلة الأمد مهم لإشراك منظمي التظاهرات الرياضية الكبرى على نحو مستدام قبل تنظيم الدورات الرياضية الكبرى وخلالها وبعدها. ونفّذت منظمة ECPAT ومنظمة "أرض الإنسان" غير الحكوميتين ومؤسسة Oak مبادرات وحملات إعلامية لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال خلال التظاهرات الرياضية الكبرى. وحملة "لا تغض الطرف" التي قادتها منظمة ECPAT تنظم أنشطة توعية في البلدان المضيفة للتظاهرات الرياضية الكبرى، مثل كأس العالم للاتحاد الدولي لكرة القدم لعام ٢٠١٤ في البرازيل. والأهم من ذلك أن الحملة تعالج أيضاً جانب الطلب. وشارك كل من الاتحاد الأوروبي وحكومة البرازيل في الحملة وأقرا من ثم بالمشاكل الخطيرة التي تمثلها التظاهرات الرياضية الكبرى فيما يتصل بالاستغلال الجنسي للأطفال.

٦٦- وعلاوة على ذلك، بذلت البلدان التي استضافت مؤخراً تظاهرات رياضية كبرى مثل البرازيل وهولندا وجنوب أفريقيا جهوداً في سبيل التقليل إلى أقصى حد من مخاطر الوقوع ضحية الاستغلال الجنسي التي يواجهها الأطفال. وتشمل هذه الجهود اعتماد قانون محدّد ومراقبة المناطق السياحية والرياضية وإطلاق حملات توعية وإنشاء خدمات تليفونية للاتصال المباشر على الصعيد الوطني وإنشاء تطبيقات للهواتف الذكية والتعاون الإقليمي وتنفيذ برامج تدريب لفائدة وكالات إنفاذ القانون.

٦٧- وتبنّت الشراكة بين اليونيسيف وكأس العالم الذي نظمته الفيفا في ألمانيا في عام ٢٠٠٦ الشعار "توحدوا من أجل الأطفال، توحدوا من أجل السلام" بهدف تعزيز حق الطفل في اللعب والنمو عبر العالم. ومن بين برامج اليونيسيف الأخرى برنامج "كرة القدم من أجل الحياة" في هندوراس الذي يستخدم كرة القدم لتثقيف الأطفال فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٦٨- ويشكل برنامج قيادة الشباب الذي أطلقه المستشار الخاص للأمين العام وأداره مكتب الرياضة من أجل التنمية والسلام مثالاً آخرا لمشروع يدعم الشباب القدوة.

## كاف- التحديات: بحث الجوانب المعقدة لاستخدام الرياضة لتعزيز حقوق الإنسان ومنع انتهاكات حقوق الإنسان والممارسات المضرة المتصلة بالرياضة

٦٩- تنطوي الرياضة، كأي نشاط اجتماعي، على تأثيرات جانبية سلبية[١٤]. والتحديات المطروحة هي على العموم نفسها عبر العالم، مع وجود بعض الاختلافات التي ترجع إلى الثقافة. ويتمثل أحد أبرز التحديات في توعية الفاعلين الرياضيين بأنهم يمثلون محركاً لتعزيز القيم الرياضية وضمان ألا تدخر الجهات المعنية أي جهد لمنع تسييس الرياضة بأي شكل من الأشكال. ويتمثل أحد الأسئلة الرئيسية في كيفية خلق ثقافة يحترم فيها الناس حقوق الإنسان ويتبنون المثل العليا الأوليمبية.

٧٠- ويشكّل اندلاع النزاعات الثقافية أو السياسية أو المسلحة وانخفاض مستوى التنمية الاقتصادية أيضاً تحديين جسيمين. وفي العديد من البلدان، لا يتاح للجميع، بسبب انخفاض مستوى التنمية الاقتصادية أو الارتفاع المفاجئ في الطلب على الأنشطة الرياضية، الوصول إلى مرافق رياضية مزودة بتجهيزات عالية. وتمثل التنمية المتفاوتة والنزاعات الاجتماعية أيضاً عقبات تعوق ممارسة الناس للرياضة. وعلاوة على ذلك، ينبغي التركيز بصورة خاصة على المسائل الدينية والثقافية. وفي بعض البلدان مثلاً، تمنع النساء من ممارسة الرياضة أو ما زلن يواجهن صعوبات للوصول إلى المنافسات. وهكذا يظل نقص السياسات الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة في الرياضة ونقص البنية التحتية في البلدان النامية يشكلان تحدياً رئيسياً أمام تعميم الرياضة كأداة لتعزيز حقوق الإنسان.

٧١- وكشفت أحداث كثيرة التحديات التي تعترض النهوض بحقوق الإنسان من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأوليمبي. وتشمل هذه الأحداث المقاطعة الرياضية لجنوب أفريقيا إبان فترة الفصل العنصري؛ والمواقف المتخذة حيال الرياضي جيس أوينس في الألعاب الأوليمبية المعقودة عام ١٩٣٦ ببرلين؛ ومجزرة ميونيخ لعام ١٩٧٢ التي احتجزت فيها منظمة أيلول الأسود أعضاء الفريق الأوليمبي الإسرائيلي كرهائن وقتلتهم. وهكذا ينبغي وضع استراتيجيات لتحويل الدور الرمزي الذي تؤديه الرياضة في تعزيز حقوق الإنسان تحويلاً فعلياً إلى واقع.

٧٢- وتوجد تحديات أيضاً مرتبطة بمكافحة الفساد والقضاء على التمييز على جميع المستويات وعلى القوانين واللوائح المجحفة. وتكمن الأسباب الرئيسية لهذه التحديات في مسائل من بينها نقص الوعي وضعف مستوى التربية الاجتماعية؛ وانعدام الاستقرار السياسي أو المالي؛ وتشديد استراتيجيات الدفاع الوطنية الذي قد يتسبب في التمييز؛ واتباع الأعراف والطقوس التي من شأنها أن تعوق مشاركة فئات محددة مثل النساء أو المسنين أو الأقليات أو المجموعات الإثنية.

(١٤) موجز حلقة النقاش التفاعلية الرفيعة المستوى لمجلس حقوق الإنسان، A/HRC/20/11، الفقرة ١٠.

٧٣- وأنتجت في السنوات الأخيرة مواد تعليمية جيدة عديدة بشأن الرياضة والقيم الأوليمبية. غير أن وصول هذه المواد إلى الفئات المستهدفة، وبخاصة في النظم التعليمية الرسمية، لم يكن كافياً. وبفضل شراكة التعليم، أنشأ المجلس الدولي لعلوم الرياضة والتربية البدنية والاتحاد الدولي للعب النظيف واللجنة الدولية الأوليمبية واللجنة الدولية للألعاب الأوليمبية للمعوقين واليونسكو والوكالة الدولية لمكافحة المنشطات اتحاداً من أجل تعليم القيم من خلال الرياضة واستخدام مواد محددة بحسب الثقافة والسن لدعم معلّمي المدارس من الناحية العملية.

٧٤- وارتبطت الرياضة أيضاً بالاتجار بالأطفال، ولا سيما الأطفال القادمين من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً؛ ومغادرة الشباب للمدرسة في سن مبكرة؛ وتناول المنشطات؛ والاحتيال في الهوية في اختيار بعض الشباب الذين تجاوزوا بالفعل السن القانونية.

٧٥- وتتمثل مشكلة رئيسية أخرى في قطاع الرهان غير المنظّم. ويقدّر الحجم العالمي للرهان الرياضي غير المنظم بمئات مليارات الدولارات في السنة. وإلى جانب اقتران الرهان الرياضي بالفساد والضغط على الرياضيين والمسؤولين الرياضيين فإنه يتيح فرصاً تجارية كبيرة لعصابات الجريمة المنظمة وغاسلي الأموال. ويمثل التلاعب بالمنافسات الرياضية (ترتيب نتيجة المباراة) بمشاركة عصابات الجريمة المنظمة عبر الوطنية، تهديداً خطيراً لنزاهة الرياضة. ولا بد من حماية نزاهة الرياضة من هذا الخطر وغيره من الأخطار للحفاظ على مصداقية الرياضة وقيمها التربوية. ولا يمكن معالجة هذا التحدي فعلياً إلا من خلال التعاون الوثيق بين السلطات العامة والمنظمات الرياضية على الصعيدين الوطني والدولي.

٧٦- ولوسائط الإعلام تأثير بالغ على المجتمع. وهي تشدد بالأحرى على مشاركة الرجال في الرياضة وتتجاهل من ثم حق المرأة في ممارسة الرياضة ومزاولة أنشطة بدنية ترفيهية على قدم المساواة مع الرجل. وعلاوة على ذلك، لا ينفع كثيراً نشر وتشجيع الرياضة والأنشطة البدنية باتباع نهج المساواة بين الجنسين ما لم تلب الاحتياجات المختلفة للرجال والنساء معالجة حقيقية. ومن المهم جداً أن تكتسب الرياضة في أي بلد بُعداً اجتماعياً لجعلها في متناول الجميع. وهنا بالذات تكون مشاركة وسائط الإعلام مفيدة جداً من خلال بث البرامج والتظاهرات الرياضية الموجهة إلى جمهور واسع ومتنوع يتألف من جميع أصحاب الحقوق.

٧٧- وعلاوة على ذلك، يجب فهم المشاكل التالية المتصلة بالتمييز الجنساني في الرياضة في سياق دولي:

(أ) وجود تفاوت في توزيع الرعاية الرياضية بحسب الجنس. وفيما يتعلق بالمشاركين في الألعاب الأوليمبية، يقدر أن ٠,٥ في المائة فقط من مجموع الرعاية التجارية يركز على الرياضيات النساء؛

(ب) تقدر التغطية الإعلامية للرياضة النسائية بنسبة ٥ في المائة فقط. وهكذا لا يوجد لدى الرياضيات المراهقات ما يكفي من القدوات فيما يتعلق بالسلوك الرياضي النظيف؛

(ج) فوارق الأجور بين الجنسين في الرياضة؛

(د) نقص تمثيل النساء في مواقع القيادة والإدارة في المنظمات الرياضية.

٧٨- وتشمل التحديات الأخرى نقص التمويل اللازم لتعزيز الأنشطة الرياضية، وبخاصة لفائدة الفئات المحرومة والأشخاص ذوي الإعاقة؛ ووجود صعوبات فيما يتعلق بإنشاء بنية تحتية رياضية، وبخاصة للأنشطة الباهظة التكلفة التي لا يمكن للجميع ممارستها؛ وتناول المنشطات. وعموماً، يظل توفير المرافق الرياضية مشكلة عويصة، رغم أنه أنشئت رابطات مؤسسية عديدة للسماح بوصول فئة أوسع من السكان إلى المرافق الرياضية الموجودة في المراكز التعليمية. ويمثل تخصيص الموارد الكافية للرياضة مشكلة بدوره. وعلى سبيل المثال، أعطيت الأولوية في بعض البلدان مثل غواتيمالا إلى المناطق التي تتكرر فيها أحداث العنف ("المناطق الحمراء").

٧٩- وتمثل اتجاه خطير جداً في ظهور أنشطة رياضية داخل المجتمع تنطوي على أفكار عنصرية ومتطرفة مردها إلى التحديات الاقتصادية أو غيرها من التحديات المحلية الجسيمة. وتتمثل عقبات أخرى في مخاطر التحرش والاعتداء الجنسيين في الرياضة وسوء تمثيل النساء في مواقع صنع القرار. وتوجد أيضاً عقبات أخرى قد تحول دون تعزيز الرياضة لحقوق الإنسان، مثل المشاعر القومية المتطرفة التي قد تؤثر في حقوق الآخرين وتولد العنف بين الرياضيين والمشجعين وتعمّق من ثم الكراهية بين جميع الأطراف وتنال من حقوق الكثيرين. ولذا، من المهم للغاية في مثل هذه السياقات تشجيع ثقافة الصداقة والتسامح، ثقافة يمكنها الازدهار إذا لم يحكم الناس على بعضهم البعض مسبقاً.

٨٠- وخلال العقود الأخيرة، تبين أن الرياضة بعيداً عن كونها نشاطاً تنافسياً هي أداة متعددة الأبعاد تعزز فعلياً نوعية الحياة ويمكن أن تشكل حلقة ربط غير مباشرة بين الأمم. غير أن استخدام الحاسوب بات يشكل جزءاً بارزاً من حياة الأطفال والشباب ويمثل من ثم عاملاً لا يستهان به فيما يتعلق بإبعادهم عن الرياضة وغيرها من الأنشطة البدنية وربما بتعريض صحتهم ونموهم البدني للخطر.

٨١- وعلى الصعيد الدولي، تشمل التحديات الرئيسية التي تعترض النهوض بحقوق الإنسان من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأوليمبي إدراج الرياضيين المحترفين في الألعاب الأوليمبية، والمتاجرة بالرياضيين، والاعتماد السريع للتكنولوجيا في البلدان النامية (والزيادة المترتبة على ذلك في تكلفة الأنشطة الرياضية)، وواجب البحث عن جهات راعية وتسديد الأموال لها من أجل المشاركة في تظاهرات رياضية رفيعة المستوى. وهذه القائمة ليست كاملة لكن من الواضح أن هذه الممارسات أثرت بصورة كبيرة جداً في مجال الرياضة الدولية، وبخاصة في البلدان النامية.

٨٢- وغالباً ما يعتبر الرياضيون الدوليون سلعاً، وذلك في كأس العالم مثلاً، حيث يزعم أن المباريات كانت في بعض الأحيان مزيفة. وأحياناً تكون حقوق الرياضيين مهددة بسبب الاستغلال الذي يتعرضون له. وفي العديد من مناطق العالم، يعامل الرياضيون كسلع عندما ينتقلون من ناد إلى آخر. ورغم أن عبارة "بيع" لا تظهر في الصفقات فإن الشروط قد تصل إلى حد معاملة اللاعبين كسلع. وعلاوة على ذلك، ترتب الصفقات مع النوادي من قبل أطراف ثالثة تؤدي دور الوسيط. وفي بعض الحالات، بينما تكون المفاوضات جارية لإتمام الصفقة يمكن أن يتعرض الرياضيون للاتجار بالبشر.

٨٣- ويتعلق شاغل آخر بغياب مدونة قواعد سلوك لحقوق الإنسان. وفي آسيا مثلاً، تمثل الكونفدرالية الآسيوية لكرة القدم التي أنشئت في عام ١٩٥٤ في الفلبين ويقع مقرها حالياً في ماليزيا أكبر وأهم كونفدرالية رياضية آسيوية. وهي واحدة من الكونفدراليات الست التي تتألف منها الفيفا. ولم يبلغ عن ارتكاب الكونفدرالية في السابق لأي انتهاكات أو خروق جسيمة لحقوق الإنسان لكن كانت ثمة مزاعم قليلة في هذا الشأن لم يمكن إثباتها. وبفضل النهوض بمسائل حقوق الإنسان في الرياضة اكتسبت مدونة قواعد السلوك لحقوق الإنسان أهمية كتدبير يقي من حدوث أي انتهاك لحقوق الإنسان في المستقبل. وعلى سبيل المثال، يمكن وضع مدونة قواعد سلوك تضم جميع الاتحادات المنضوية تحت الفيفا بما يتيح انتشار ثقافة لحقوق الإنسان بين أعضاء الكونفدرالية، ما سيعزز احترام حقوق الإنسان في الرياضة بصفة عامة.

٨٤- وجرى التركيز بشكل كبير على الرياضات التنافسية. غير أنه ينبغي عدم تجاهل أهمية تشجيع الرياضات غير التنافسية أو الرياضات التي لا تفرز خصوماً، تلك التي لها طابع جماعي وداعم أو تلك التي ليس فيها لا غالب ولا مغلوب.

٨٥- وتثار بعض الشواغل أيضاً بشأن أساليب التدريب البالية التي تقوم على الهرمية والمواجهة وإن كان لا يمكن تعميم ذلك. وهياكل من قبيل "مؤسسة سكوتلاندا للفوز" تتيح نهجاً جديداً وشاملاً فيما يتعلق بتقنيات التدريب.

٨٦- وسلوك الوالدين والأولياء وعدم تكافؤ فرص الوصول إلى المرافق الرياضية وأوقات التدريب هي بدورها مشاكل يجب معالجتها، لأنها تمثل أحياناً عوامل تقصي الشباب عن اللعب والمشاركة.

٨٧- ويمكن للتظاهرات الرياضية الكبرى، مثل الألعاب الأوليمبية، أن تضاعف من خطر وقوع الأطفال ضحية الاستغلال الجنسي، بوصول آلاف السياح الإضافيين إلى بيئة احتفالية، ما يزيد بالتالي من عدد المعتدين المحتملين. وبذلت البلدان التي استضافت مؤخراً تظاهرات رياضية كبرى، مثل البرازيل وبولندا وجنوب أفريقيا، جهوداً في سبيل التقليل إلى أقصى حد من مخاطر وقوع الأطفال ضحية الاستغلال الجنسي. ومن المهم تقييم هذه الجهود الأخيرة وأفضل الممارسات والدروس المستفادة من أجل التقليل إلى أقصى حد من المخاطر التي يواجهها الأطفال الضعفاء. وبفضل استراتيجيات شاملة ومستدامة لحماية الأطفال يمكن تنظيم تظاهرات رياضية أخلاقية ومسؤولة.

## ثالثاً- التوصيات

### ألف- التشريعات الوطنية والممارسة التنفيذية

**٨٨- تشجع اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان الدول على القيام بما يلي:**

**(أ) تعزيز التشريعات القائمة بشأن النهوض بالرياضة وتطويرها عن طريق الأنشطة الرياضية؛**

(ب) اعتماد تشريعات محددة بشأن حظر التمييز على جميع الأسس، بما فيها العرق أو اللون أو الجنس أو نوع الجنس أو الميل الجنسي أو اللغة أو المنشأ أو الدين؛ وتناول المنشطات؛ والاستغلال الجنسي؛ والتحرش الجنسي؛ والأذى في الرياضة؛

(ج) مواصلة وتكثيف الجهود المبذولة على جميع المستويات في سبيل مكافحة الاستغلال الجنسي، بما في ذلك للأطفال، في التظاهرات الرياضية الكبرى، ومنع حدوث أي انتهاكات لحقوق الإنسان مرتبطة بالرياضة؛

(د) إتاحة الوصول إلى الرياضة على الصعيد الوطني، بصرف النظر عن نوع الجنس أو العرق أو اللون أو الجنس أو الميل الجنسي أو اللغة أو المنشأ أو الدين أو المركز الاجتماعي؛

(هـ) كفالة ضمانات ثابتة ضد المشاعر القومية المتطرفة؛ والعنف في الرياضة؛ والتأثير غير القانوني في صنع القرار خلال المنافسات الرياضية وغيرها من التظاهرات الرياضية؛ وتشويه سمعة الرياضة والاتحادات الرياضية غير المسيّسة والمستقلة أو تقويض الثقة فيها.

## باء- الدعم البرنامجي

٨٩- تدعو اللجنة الاستشارية الدول والمنظمات الوطنية والدولية، بما فيها المنظمات الرياضية؛ إلى القيام بما يلي:

(أ) استخدام استراتيجيات وبرامج رياضية متسقة ومستدامة ومتكاملة للنهوض بحقوق الإنسان والسلام والتنمية والتنوع والتسامح والإنصاف والاحترام المتبادل والتفاهم الإنساني والحوار والمصالحة وروح المنافسة والمساواة بين الجنسين، ولمكافحة التمييز والعنصرية والإقصاء الاجتماعي والتهميش؛

(ب) وضع برامج لممارسة الرياضة والتسلية وتسليط الضوء على أهمية القيم الأخلاقية والأدبية والتوعية وفهم حقوق الإنسان والمثل الأعلى الأوليمبي كأداة للنهوض بقضية السلام وتعزيز التنمية والقضاء على جميع أشكال التمييز؛

(ج) التفكير في صياغة نماذج للتعاون مع اللجنة الأوليمبية الدولية واللجنة الأوليمبية الدولية للمعوقين وغيرهما من الجهات المعنية ذات الصلة من أجل استخدام الرياضة كأداة لتعزيز السلام والحوار والمصالحة في مناطق النزاع أو الاضطرابات، وبخاصة خلال الألعاب الأوليمبية والألعاب الأوليمبية للمعوقين، لا سيما من خلال احترام الهدنة الأوليمبية؛

(د) النظر في وضع إطار من أجل "الرياضة وحقوق الإنسان" يغطي أموراً من بينها التظاهرات الرياضية الكبرى بالاستناد إلى تجربة إطار الأعمال التجارية وحقوق الإنسان؛

(هـ) وضع برامج اجتماعية خاصة من أجل منح الأشخاص ذوي الإعاقة المزيد من الفرص للمساهمة في توسيع الأنشطة الرياضية الكبرى على المستوى المجتمعي وتشجيع الأداء

**العالي في التظاهرات الرياضية وزيادة مشاركة الأشخاص، بما في ذلك الأطفال والشباب والنساء والفتيات والمسنون، في الرياضة، وتيسير الوصول وتوفير بيئة خالية من العقبات يمكن للجميع الوصول إليها؛**

**(و) المساهمة في إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال إبراز قدراتهم وتعزيز دورهم وحقوقهم داخل المجتمع؛**

**(ز) إدراج أحكام مجدية في البرامج الرياضية الحالية تنص على استخدام التحالفات القائمة بين المجتمع المدني والمنشآت الخاصة والمنظمات الدولية والمؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان من خلال الرياضة والأنشطة البدنية الترفيهية، وإنشاء تحالفات جديدة؛**

**(ح) زيادة حضور المرأة في مواقع صنع القرار داخل الهيئات الرياضية، والمساهمة من ثم في التصدي لنقص تمثيلهن في مواقع القيادة والإدارة في تلك المنظمات؛**

**(ط) النهوض بالنساء والفتيات، ولا سيما من خلال إبراز قدراتهن؛**

**(ي) زيادة مشاركة المرأة في جميع المجالات الرياضية، بما فيها الرياضة عالية الأداء، زيادة كبيرة؛**

**(ك) تعميم وتشجيع الأنشطة الرياضية والبدنية التي تتبع نهجاً قائماً على المساواة بين الجنسين، مع مراعاة الاحتياجات المختلفة للرجال والنساء؛**

**(ل) إنشاء أنواع جديدة من الرياضة الجماعية والشاملة للجميع؛**

**(م) مراقبة المناطق السياحية والرياضية ووضع وتطبيق قواعد للمشجعين الذين يشاهدون المباريات و/أو يعلقون عليها؛**

**(ن) إطلاق حملات توعية لتعزيز قيم الرياضة وحقوق الإنسان والحركة الأوليمبية؛**

**(س) تنفيذ برامج تدريبية لفائدة مختلف الجهات المعنية في مجال الرياضة بغية توعيتها بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في التظاهرات الرياضية؛**

**(ع) وضع سياسات متسقة ومتكاملة لمنع ومكافحة الاتجار بالبشر في أقل البلدان نمواً، والشغب والعنف خلال التظاهرات الرياضية، والسلوك الذي لا يحترم حقوق الإنسان ولا يراعي حق المرأة في المشاركة في الرياضات والأنشطة البدنية الترفيهية؛**

**(ف) إشراك الجهات المعنية، مثل المنظمات الرياضية الدولية، بما فيها اللجنة الأوليمبية الدولية واللجنة الأوليمبية الدولية للمعوقين والبلدان المضيفة وبناء شراكات معها، بغرض تنفيذ استراتيجيات حماية الطفل وتعزيز التعاون بين مختلف الجهات المعنية للحد من الضرر؛**

**(ص) مساعدة الأطفال والشباب على التعافي من الإصابة؛**

(ق) الحد من عوامل الخطر واستحداث رياضات وسياحة تتسم بالأخلاقية والمسؤولية وتحمي الأطفال من خلال استراتيجيات متسقة ومستدامة ومتكاملة لحماية الطفل؛

(ر) النظر بصورة منهجية في إدراج تقييم الأثر على حقوق الإنسان، كاستراتيجية وقائية، ضمن معايير الترشيح الخاصة بمنظمي التظاهرات الرياضية الكبرى؛

(ش) وضع واعتماد برامج تعليمية وتدريبية جديدة على الصعيدين الوطني والمحلي لفائدة الأطفال والشباب من أجل بناء احترامهم للذات وغير ذلك من القيم ومهارات الحياة المهمة؛

(ت) توسيع إمكانيات البرامج الرياضية من أجل تحفيز الأطفال على التسجيل في المدارس والذهاب إليها والمساعدة في تحسين الأداء التعليمي؛

(ث) تعزيز الممارسات التي تقلل من تأثير استخدام الحاسوب على الطفل والشباب من خلال جعل المناهج والبرامج الرياضية أكثر جذباً للأطفال والشباب، وتحويلهم من استخدام الحواسيب وغيرها من تكنولوجيا المعلومات إلى ممارسة المزيد من الأنشطة الرياضية؛

(خ) ترسيخ قيم مثل الصداقة واللعب النظيف والتضامن والامتياز والانضباط؛

(ذ) تنظيم منافسات محددة في الرياضات التقليدية من أجل إبراز التقاليد والممارسات والطقوس الإثنية؛

(ض) وضع مشاريع لمعالجة مهارات الحياة وتعليم القيم مع التشديد على أهمية المساهمة في إرساء سلوكيات بناءة واحترام حقوق الإنسان؛

(أأ) المساعدة في الإدماج الاجتماعي وإدماج الفئات المهمشة؛

(بب) المساعدة في مكافحة داء السمنة والأمراض المزمنة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيرها من الأمراض من أجل ترسيخ سلوكيات صحية على وجه العموم؛

(جج) تعزيز العالمية ووحدة الشعوب من خلال إرساء ثقافة للسلام وبناء الثقة ومد الجسور بين المجموعات المتنازعة؛

(دد) استخدام البرامج الرياضية لتوفير فرص العمل وتنمية المهارات؛

(هه) مراعاة الشروط اللازمة لتنمية المجتمعات اجتماعياً واقتصادياً عند التخطيط للتظاهرات الرياضية والأنشطة البدنية الترفيهية؛

(وو) تيسير التواصل عن طريق البرامج الرياضية الخاصة، وبخاصة تعزيز العلاقات بين مختلف المجتمعات والفئات الإثنية.

## جيم- مكافحة الممارسات التمييزية وغيرها من الممارسات الضارة أو المجحفة في الرياضة

٩٠- تدعو اللجنة الاستشارية الدول والسلطات المحلية إلى القيام بما يلي:

(أ) منع التمييز على جميع الأسس، بما في ذلك العرق أو اللون أو الجنس أو نوع الجنس أو الميل الجنسي أو اللغة أو المنشأ أو الدين؛

(ب) حماية حقوق الرياضيين والمدربين من خلال مدونة قواعد سلوك عالمية مكتوبة تنص على حقوقهم بصورة واضحة لمنع أي شكل من الاستغلال؛

(ج) صياغة مدونة قواعد سلوك بشأن حقوق الإنسان لجميع المنظمات الرياضية، بما في ذلك جمعيات المشجعين، كتدبير وقائي من انتهاكات حقوق الإنسان؛

(د) العمل على توزيع الرعايات الرياضية بحسب الجنس توزيعاً عادلاً وعلى قدم المساواة؛

(هـ) التصدي لاستخدام أساليب التدريب البالية؛

(و) السعي إلى حظر المتاجرة بالرياضيين التي يعاملون فيها كسلع؛

(ز) زيادة تنفيذ لوائح مكافحة الفساد في جميع الجوانب المتصلة بالتظاهرات الرياضية؛

(ح) تدارك النقص في وصول الجميع على قدم المساواة إلى المرافق الخاصة بممارسة الرياضة والأنشطة البدنية الترفيهية وإلى أوقات التدريب.

## دال- وسائط الإعلام

٩١- تحث اللجنة الاستشارية الدول على القيام بما يلي:

(أ) اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان حرية الإعلام وحرية التعبير بصفة عامة؛

(ب) تزويد الناس في جميع المناطق الجغرافية بالمعلومات المتعلقة باللقاءات الرياضية ومكان تنظيمها؛

(ج) المساعدة في زيادة التغطية الإعلامية لأقل المجالات الرياضية بروزاً مثل الرياضات النسائية والرياضة للجميع والرياضة للمعوقين؛

(د) توفير المزيد من الشفافية في الرياضات والأنشطة البدنية الترفيهية؛

(هـ) المساهمة في تحفيز الرياضيين والمدربين وجميع المعنيين بالرياضة من خلال التركيز على أهمية المشاركة بدلاً من عقلية "الأهم هو الفوز"؛

(و) تعبئة جهود جميع الجهات المعنية للتصدي لمسألتي التعليقات العنصرية والمسيّسة والتشهير اللتين تنتشران خلال المنافسات الرياضية وأيضاً خلال الألعاب الأوليمبية وتسفه قيم الرياضة، بما فيها النزاهة والعمل الجماعي والامتياز والاحترام والتسامح واللعب النظيف والصداقة.

## هاء- التعليم

٩٢- تشجع اللجنة الاستشارية الدول والمنظمات الوطنية والدولية، بما فيها المنظمات الرياضية، على القيام بما يلي:

(أ) إدراج تعليم القيم في عملية تحضير الرياضيين والمدربين وغيرهم من المسؤولين وضمان أن تكون قيم مثل أهمية تغليب المشاركة على الفوز، واحترام الخصم، واحترام المواعيد، والتضامن، شاملة النطاق في البرامج والمناهج التعليمية؛

(ب) استخدام تخطيط المناهج الدراسية للبرامج التعليمية الرامية إلى دعم الحق في لعب الرياضة في تعزيز روح الصداقة والاحترام المتبادل والتضامن واللعب النظيف؛

(ج) النهوض بالتربية البدنية الجيدة في المناهج الدراسية الرياضية كسبيل للمساهمة بصورة كبيرة في نشر حقوق الإنسان وقيم الرياضة، بما في ذلك القيم الأوليمبية والمثل الأعلى الأوليمبي، بين الشباب والأطفال؛

(د) تعزيز إنشاء وتطوير نظم وطنية ودولية لحقوق الإنسان وللتعليم الأوليمبي من خلال نماذج الممارسات الفضلى.